مقدمة

ما المقصود بعلم الاقتصاد؟

- هو علم دراسة الندرة النسبية للموارد المتاحة في المجتمع. ويمكن تعريف الندرة النسبية علي أنها:
- الندرة النسبية هي ندرة الموارد المتاحة في المجتمع مقابل الاحتياجات البشرية والتي تتميز بـ
- التنوع: حيث تختلف أحتياجات الافراد في المجتمع
- التجدد: حيث تتجدد أحتياجات الأفراد بأختلاف الزمان والمكان

يهتم علم الاقتصاد بدراسة وتحليل ثلاثة اسئلة رئيسية:

- ماذا ينتج؟
- كيف ينتج؟
- لمن يتم الإنتاج؟

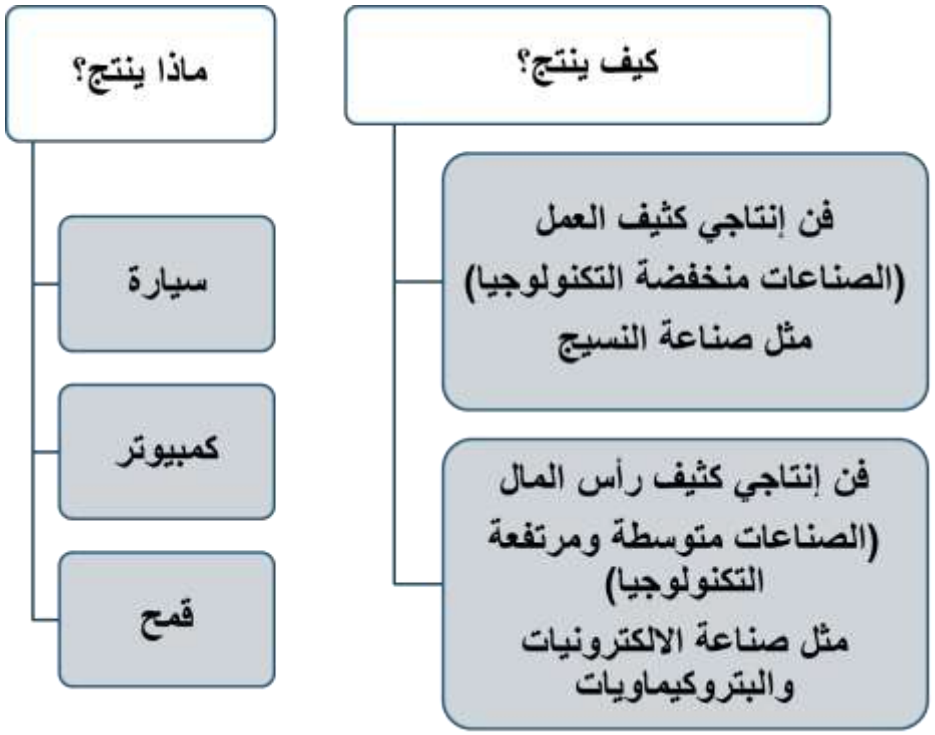

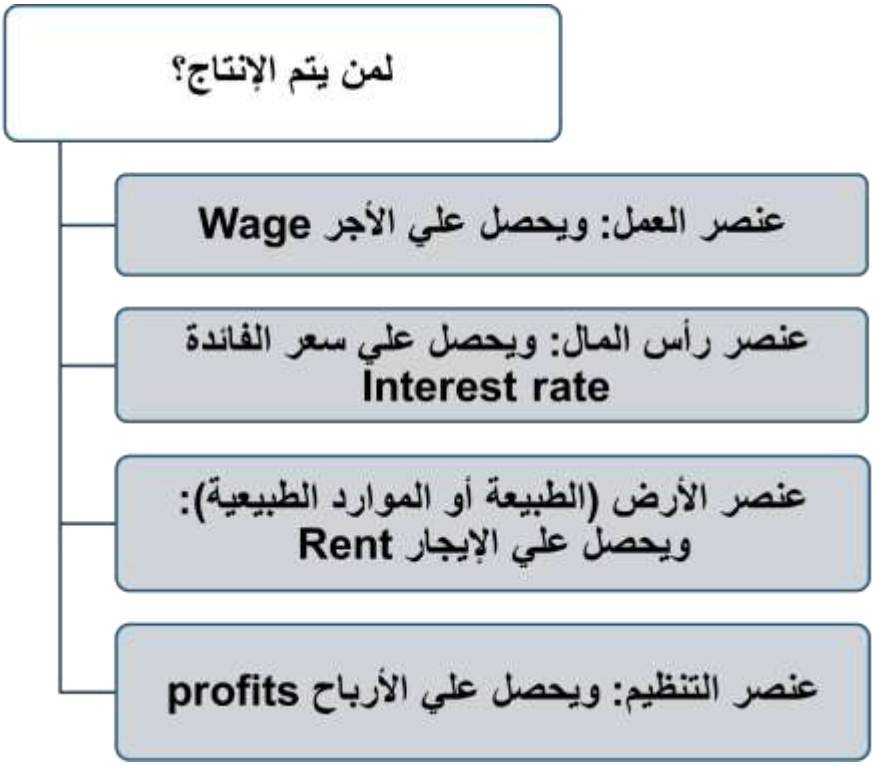

فروع علم الاقتصاد

- 1- الاقتصاد الجزئي
- ويهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية منفردة.
- أمثلة:
  - دراسة سلوك المستهلك
  - دراسة سلوك المنتج
  - دراسة الأسواق المحلية
- من أهم السياسات في مجال الاقتصاد الجزئي:
- سياسة تعزيز المنافسة ومكافحة الأحتكار
- 2- الاقتصاد الكلي
- ويهتم بدراسة ظواهر اقتصادية تجميعية أو دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية مجتمعة.
- أمثلة:
- دراسة الأسواق الدولية والتبادل الدولي

- دراسة الناتج المحلي
- دراسة معدلات التضخم والبطالة

من أهم السياسات في مجال الاقتصاد الكلي:

ما هي جوهر المشكلة الاقتصادية؟

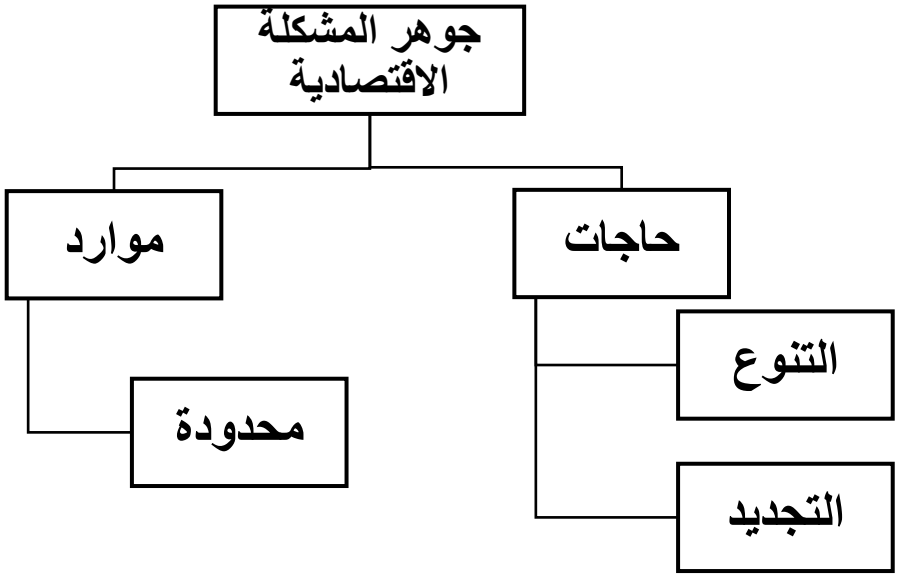

وضح كيف تطور النشاط الانتاجئ؟

1) مرحلة الإستقرار والإنتاج
- زراعة
- صناعة
- التخصص
- تقسيم العمل

2) مرحلة التبادل التجاري

ما هي أهم أنواع الدوال في الاقتصاد؟

الدالة توضح علاقة بين متغيرين: أحداهما تابع والأخر مستقل. حيث يؤثر المتغير المستقل علي المتغير التابع.

هناك عدة أشكال للدوال الخطية:

1. **دالة ذات علاقة طردية**
2. **دالة ذات علاقة عكسية**
3. **دالة أفقية**
4. **دالة رأسية**
5. **دالة تعبر عن الحد الأقصي (دالة تعظيم)**
6. **دالة تعبر عن الحد الأدني (دالة تصغير)**

الفصل الأول
الطلب

تعريف الطلب:

يعرف طلب السوق عل سلعة ما بأنه "الكميات التي يكون المستهلكون مستعدين وقادرين على شراءها عند الأثمان المحتملة لها في فترة زمنية معينة، مع افتراض "بقاء الأشياء الأخرى على حالها"

ويلاحظ أن تعريفنا للطلب يتضمن ما هو أكثر من مجرد الرغبة في السلعة، إذ يجب أن تقترن الرغبة بالقوة الشرائية، أي القدرة على شراء السلعة، كما يشير التعريف

السابق إلى أن الكميات المختلفة التي يكون المستهلك مستعد وقادر على شراءها يرتبط كلا منها بثمن معين وزمن معين.

قانون الطلب:

ينص قانون الطلب على أن الكمية المطلوبة من السلعة – في فترة زمنية معينة – تتزايد بانخفاض السعر، وتتناقص بارتفاع السعر، وذلك بفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها.

ويتضح من هذا القانون أن العلاقة بين ثمن السلعة والكمية المطلوبة من هذه السلعة علاقة عكسية، كما يبين أن السعر متغير مستقل، والكمية المطلوبة من السلعة متغير تابع، بمعني أن الثمن هو الذي يؤثر في الكمية المطلوبة.

ويمكن تصوير هذه العلاقة في ما يسمى جدول الطلب وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (1)

طلب المستهلك الفرد على السلعة (س)

ثمن الوحدة من السلعة بالجنيه	الكمية المطلوبة من السلعة في اليوم
8	-
7	1
6	2
5	3
4	4
3	5
2	6
1	7

من الجدول السابق يتضح أنه إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (س) 8 جنيهات، لن يقبل المستهلك على شراء هذه السلعة لارتفاع ثمنها، فإذا انخفض ثمن الوحدة إلى 7

جنيهات، فإن الكمية المطلوبة تكون وحده واحدة فقط وهكذا، كلما انخفض الثمن زادت الكمية المطلوبة.
وهذه العــلاقة يمكن أيضاً تصويرهــا بما يسمي منحني الطلب على النحو التالي:

شكل رقم (1)

منحني طلب المستهلك الفرد على السلعة (س)

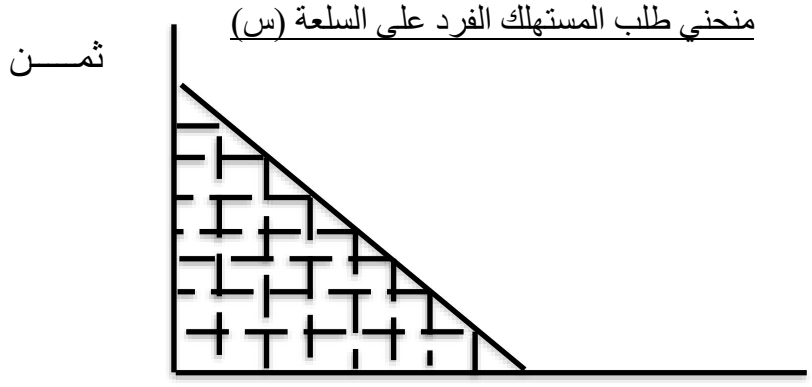

في الشكل رقم (1) نقيس ثمن السلعة على المحور الرأسي، والكمية المطلوبة من السلعة على المحور الأفقي. المنحنى ط ط يمثل منحنى طلب المستهلك الفرد على السلعة (س). ويتضح من المنحنى أنه إذا كان ثمن الوحدة 8 جنيه لن يقبل المستهلك على شراء هذه السلعة، وإذا انخفض الثمن الى 7 جنيه سيطلب المستهلك

وحدة واحده من السلعة، وإذا وصل السعر الى 6 جنيه للوحدة سيطلب المستهلك وحد تين من السلعة... وهكذا.

وبالنظر الى منحنى الطلب في الشكل رقم (1) يتضح أنه ينحدر من أعلى الى أسفل جهة اليمين، أي أن ميله سالب، وهو بذلك يوضح العلاقة العكسية بين ثمن السلعة والكمية المطلوبة من هذه السلعة.

ما الفرق بين التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب؟

يقصد بتغير الكمية المطلوبة من السلعة التحرك من نقطة إلى أخرى على نفس منحني الطلب، حيث يرجع هذا التحرك إلى تغير السعر.

أما تغير الطلب يرجع إلي تغير أي من العوامل الأخرى (بخلاف الثمن) المؤثرة في الطلب.

تتمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب في: دخل المستهلك، وذوق المستهلك، وأسعار السلع الأخرى. فهذه العوامل تؤثر – بالإضافة إلى ثمن السلعة – في الكمية التي تطلب منها. والتغير في أي من هذه العوامل يؤدي لانتقال منحني الطلب بأكمله. وفيما يلي نقوم بتوضيح أثر هذه العوامل على الكمية المطلوبة.

(أ) تغير دخل الفرد:

إذا زاد الدخل النقدي للفرد – مع ثبات العوامل الأخرى – فإن طلب الفرد على سلعة ما، ولتكن السلعة "س" يرتفع، فارتفاع دخل المستهلك يعني زيادة قدرته على شراء السلعة، وبالتالي زيادة الكمية المطلوبة عند كل ثمن.

وبنفس المنطق، إذا افترضنا انخفاض الدخل، فمع انخفاض دخل المستهلك تقل قوته الشرائية، وبالتالي تنخفض الكمية المطلوبة من السلعة س عند كل ثمن.

(ب) تغير ذوق المستهلك:

أن تغير ذوق المستهلك نحو السلعة – بفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها – يؤدى لتغير الطلب على السلعة. فإذا افترضنا أن تفضيل المستهلك للسلعة س زاد -

مع ثبات العوامل الأخرى بما فيها سعر السلعة – فان الكمية التي يطلبها المستهلك تزيد عند نفس الأسعار، وعليه يزيد الطلب.
أما إذا قل تفضيل المستهلك للسلعة، بفرض ثبات العوامل الأخرى – فان الكميات التي يطلبها المستهلك تقل عند نفس الأسعار، وعليه ينخفض.
(جـ) تغير أسعار السلع الاخرى:
يمكن أن نميز بين الأنواع التالية من السلع من حيث تأثيرها على السلعة التي يطلبه المستهلك وهي: السلع البديلة والسلع المكملة

- السلع البديلة:

السلع البديلة هي التي تحل محل بعضها في الاستهلاك؛ مثال: الأرز والمكرونة، الشاي والبن، اللحوم والدواجن. فإذا انخفض سعر المكرونة تنخفض الكمية المطلوبة من الأرز لقيام المستهلك بإحلال المكرونة محل الأرز. وعليه، إذا كانت السلعتان س، ص سلعتان بديلتان، فإن انخفاض سعر س يؤدي لانخفاض الكمية المطلوبة من ص (علاقة طردية). فعلي الرغم من ثبات سعر ص إلا أن سعرها النسبي أصبح أعلي مقارنة بسعر السلعة س، مما يؤدي لانخفاض الكمية المطلوبة منها. وبنفس المنطق إذا ارتفع سعر السلعة س تزيد الكمية المطلوبة من السلعة ص، حيث يقوم المستهلك بإحلال السلعة ص -والتي انخفض سعرها نسبياً – محل السلعة س، وعليه يزيد الطلب على السلعة ص.

- السلع المكملة:

السلع المكملة هي التي يكمل بعضها في الاستهلاك مثل الشاي والسكر، السيارة والبنزين، أقلام الحبر والحبر، فإذا ارتفع سعر السكر قل الطلب على الشاي (علاقة عكسية)، ذلك أن ارتفاع سعر السكر يؤدي لانخفاض الكمية المطلوبة منه، وبالتالي عند هذا السعر. وهكذا، يمكننا الحصول على جدول طلب السوق على سلعة ما من منحنيات طلب المستهلكين لهذه السلعة.

شكل رقم (4)

منحنيات طلب المستهلكين الأفراد ومنحنى طلب السوق

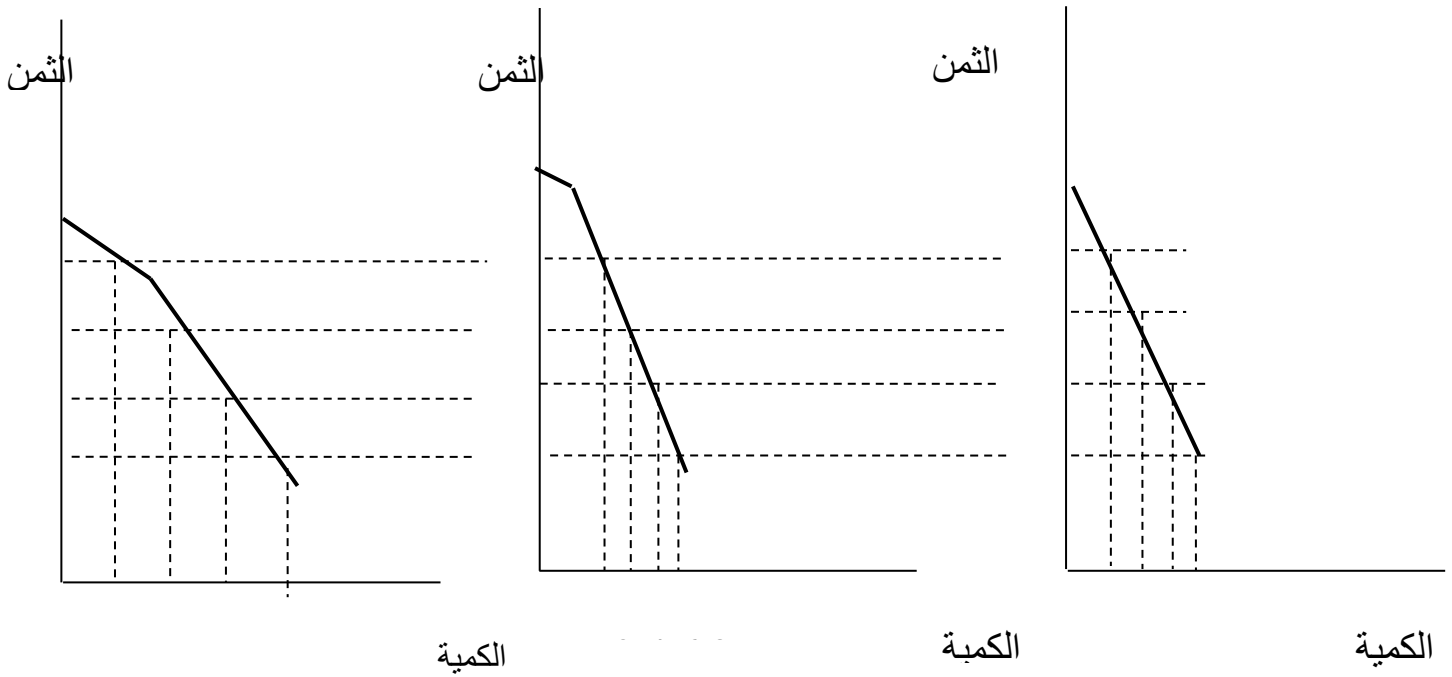

يوضح الشكل رقم (4) منحنيات طلب المستهلكين والأفراد، ومنحني طلب السوق، فالمنحني ط أ هو منحني طلب المستهلك (أ). والمنحني ط ب هو منحني طلب المستهلك (ب). و ط ط هو منحني طلب السوق، حيث تم اشتقاق هذا المنحني من منحنيات طلب المستهلكين. فعند السعر (1) جنيه، يطلب المستهلك (أ) 4 وحدات والمستهلك (ب) 5 وحدات، وبالتالي تكون الكمية التي يطلبها السوق 9 وحدات عند هذا السعر وعند السعر 3 جنيه للوحدة، يطلب المستهلك (أ) 3 وحدات، ويطلب المستهلك (ب) 4 وحدات، ويكون طلب السوق مساوي 7 وحدات عند هذا السعر. وهكذا يمكننا اشتقاق منحني طلب السوق من خلال الجمع الأفقي لمنحنيات طلب المستهلكين الأفراد.

وبالنظر إلى منحني طلب السوق على السلعة، يتضح أنه يتسم بنفس خصائص منحني طلب المستهلك الفرد من حيث أنه ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليمين ليعبر من العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة من هذه السلعة.

1- مرونة الطلب:

أ. المقصود بالمرونة السعرية:

يقصد بالمرونة السعرية درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في سعر هذه السلعة. فعلى سبيل المثال إذا انخفض سعـــر السلعة "س" بمقدار (10%)، فالمفروض وفقاً لقانون الطلب، أن تزيد الكمية المطلوبة، ولكن السؤال هنا، ما هي نسبة زيادة الكمية المطلوبة؟ هل هي 12% مثلاً، أم 10%، أم 8%؟ يمكن التمييز هنا بين ثلاث حالات للمرونة:

الحالة الأولي:

أن تزيد الكمية المطلوب من السلعة بنسبة أكبر من الزيادة في السعر. وهنا تكون المرونة أكبر من الواحد الصحيح. ويقال إن الطلب مرن.

الحالة الثانية:

أن تزيد الكمية بنسبة أقل من الزيادة في السعر. وهنا تكون المرونة أقل من الواحد الصحيح، ويقال إن الطلب غير مرن.

الحالة الثالثة:

أن تزيد الكمية المطلوبة بنسبة مساوية للتغير في السعر (10% في المثال السابق). وهنا تكون المرونة مساوية للواحد الصحيح، ويقال إن الطلب متكافئ المرونة.

وبالإضافة للحالات الثلاثة السابقة، قد تكون المرونة مساوية للصفر إذا لم تتغير الكمية المطلوبة من السلعة، على الرغم من تغير السعر. معني ذلك عدم استجابة

الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في سعر هذه السلعة. وفي هذه الحالة يقال إن الطلب عديم المرونة.

وقد تكون المرونة مساوية ما لا نهاية. بمعني أن أي تغير طفيف في السعر يؤدي إلى تغير لا نهائي في الكمية المطلوبة، وهنا يقال إن الطلب لا نهائي المرونة.

ب. قياس المرونة:

تقاس المرونة السعرية للطلب بنسبة التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة إلى التغير النسبي في سعر السلعة.

أي أن:

$$\text{المرونة} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في ثمن السلعة}}$$

$$م = \frac{\Delta ك}{ك1} \div \frac{\Delta ث}{ث1}$$

حيث:

Δ: التغير.

ك: الكمية المطلوبة.

ك1: الكمية قبل التغير.

ث: السعر.

ث1: السعر بعد التغير.

ويلاحظ أن إشارة المرونة السعرية تكون سالبة وذلك نظراً للعلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة.

ما هي العوامل المحددة لمرونة الطلب السعرية؟

وفيما يلي نستعرض العوامل التي تحدد مدي استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر.

أولاً: وجود البدائل:

فمرونة الطلب على السلعة تتوقف على مدي وجود بدائل قريبة لهذه السلعة. فكلما كان هناك بديل قريب للسلعة، ارتفعت مرونة الطلب على هذه السلعة، وتفسير ذلك أن أي ارتفاع في سعر هذه السلعة يدفع المستهلك إلى تخفيض الكمية التي يطلبها من

هذه السلعة، واحلالها بأي سلعة بديلة. أما السلع التي لا يتوفر لها بدائل قريبة، يكون الطلب عليها غير مرن.

ثانياً: أهمية السلعة:

إذا كانت السلعة ضرورية للمستهلك، ولا يمكنه الاستغناء عنها، فإن الطلب عليها يكون غير مرن.

مثال ذلك الخبز. فإذا ارتفع سعر الخبز لن تتأثر الكمية المطلوبة منه كثيراً نتيجة هذا الارتفاع. وعليه يكون الطلب على هذه السلعة منخفض المرونة، في حين ترتفع الطلب بالنسبة للسلع الترفية.

ثالثاً: نسبة المنفق على السلعة:

إذا كانت النسبة المنفقة على السلعة إلى الدخل صغيرة جداً فإننا نتوقع أن مرونة الطلب على السلعة تكون صغيرة (ومثل ذلك الملح والكبريت). أما إذا كان الانفاق على السلعة يستحوذ على نسبة كبيرة من دخل المستهلك، فإنه يهتم بتغيير نمط انفاقه عند تغير سعرها، وبذلك نتوقع أن يكون الطلب عليها مرنا.

رابعاً: طول الفترة الزمنية:

من المحتمل أن يتحول الطلب غير المرن على سلعة ما، بمرور الوقت، إلى طلب مرنا نسبياً نتيجة لاستطاعة المستهلك تعديل نمط استهلاكه والتعرف على السلع

المختلفة المتاحة في السوق. فقد يكتشف مثلاً بدائل أرخص نسبياً لم يكن يعرفها فور تغير السعر.

ثانياً: مرونة الطلب الداخلية:

ما المقصود بمرونة الطلب الدخلية؟

يقصد بمرونة الطلب الداخلية مدى استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في دخل المستهلك.

وتقاس مرونة الطلب الداخلية بنسبة التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة في فترة زمنية معينة إلى التغير النسبي في دخل المستهلك.

أي أن:

المرونة الداخلية = التغير النسبي في الكمية المطلوبة / التغير النسبي في الدخل

$$م_{ى} = \frac{\Delta ك}{ك_1} \div \frac{\Delta ى}{ى_1}$$

حيث:

$م_{ى}$: المرونة الداخلية.

Δ: التغير.

ك: الكمية المطلوبة.

$ك_1$: الكمية قبل التغير.

ى: الدخل.

$ى_1$: الدخل قبل التغير.

وفيما يتعلق بمرونة الطلب الدخلية، فإننا نهتم بالإشارة الجبرية للمرونة ، حيث أن هذه الإشارة تحدد نوع السلعة المستهلكة. فإذا كانت الإشارة الجبرية موجبة، تكون السلعة عادية، حيث أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من هذه السلع (علاقة طردية). إلا أن هناك نوع من السلع يسمي السلع الرديئة أو الدنيا، وهي سلع ذات جودة منخفضة، وعليه إذا زاد دخل المستهلك، تزيد قوته الشرائية مما يمكنه من احلال هذه السلع الرديئة بسلع أخرى أكثر جوده، وعليه فإن زيادة الدخل تؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من السلع الرديئة. وتكون الإشارة الجبرية لمرونة الطلب الدخلية سالبة

بالنسبة لهذه السلع نظراً للعلاقة العكسية بين دخل المستهلك والكمية المطلوبة من هذه السلع.

المبحث الثالث

العرض

ما المقصود بالعرض وقانون العرض؟

1. قانون العرض:

ينص قانون العرض على أن الكمية المعروضة من السلعة – في فترة زمنية معينة – تتزايد بارتفاع السعر، وتتناقص بانخفاض السعر، وذلك بفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها.

ومن هذا القانون يتضح أن العلاقة بين ثمن السلعة والكمية المعروضة من هذه السلعة علاقة طردية. كما يتضح أن السعر متغير مستقل، والكمية المعروضة من السلعة متغير تابع، بمعنى أن السعر هو الذي يؤثر في الكمية المعروضة.

ويمكن تصوير هذه العلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة من هذه السلعة في ما يسمى جدول العروض، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (د)

عرض المنتج الفرد للسلعة (س)

سعر السلعة (بالجنيه)	الكمية المعروضة (بالوحدة)
6	8000
5	6000
4	4000
3	2000
2	-

فإذا كان ثمن الوحدة من السلعة (س) 6 جنيه سيعرض المنتج 8_{000} وحدة. أما إذا انخفض السعر إلى 5 جنيه، سيعرض المنتج 6_{000} وحدة، وهكذا كلما انخفض السعر انخفضت الكمية التي يكون المنتج مستعد لعرضها (علاقة طردية).

وهذه العلاقة يمكن تصويرها أيضاً في ما يسمي منحني العرض على النحو التالي:

شكل رقم (5)
منحني عرض المنتج الفرد
للسلعة " س "

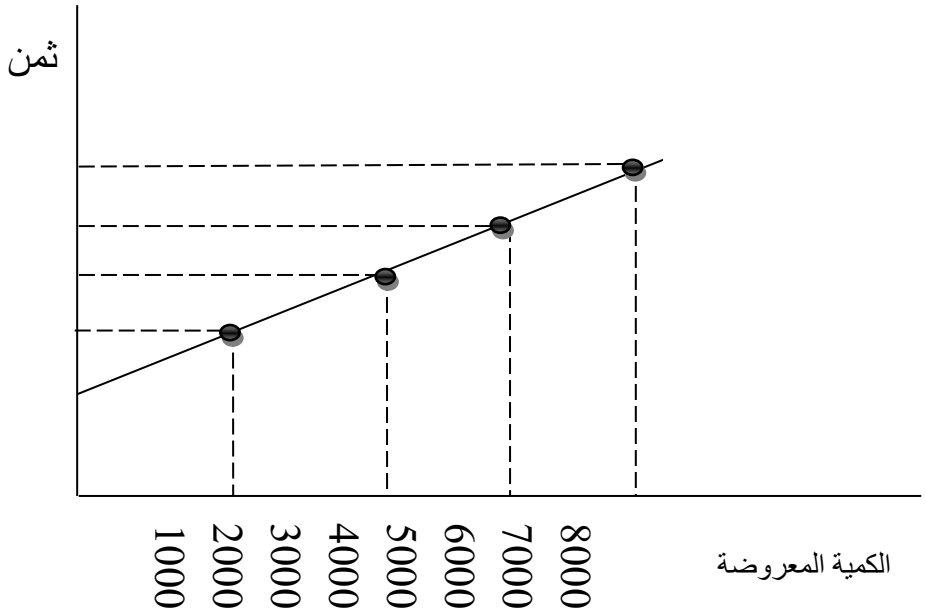

في الشكل رقم (5) نقيس ثمن السلعة على المحور الرأسي، والكمية المعروضة من السلعة على المحور الأفقي. المنحني ع ع يمثل منحني عرض المنتج للسلعة س "بالنظر إلى المنحني يتضح أنه عند السعر 2 جنيه للوحدة، تكون الكمية المعروضة مساوية للصفر. وبارتفاع السعر إلى 3 جنيه للوحدة، أصبح المنتج مستعد لعرض 2_{000} وحدة (النقطة د)، وعندما يصل السعر إلى 4 جنيه للوحدة، تكون الكمية المعروضة 4_{000} وحدة (النقطة هـــ). وهكذا كلما ارتفع السعر زادت الكمية التي يكون المنتج على استعداد لعرضها. بتوصيل النقطة د والنقطة هـ، والنقاط المماثلة نحصل على منحني العرض ع ع.

والمنحني ع ع ينحدر من أسفل إلى أعلي جهة اليمين، أي ميله موجب ويرجع ذلك إلى العلاقة الطردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة من السعلة. ويوضح منحني العرض الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لعرضها عند

الأثمان المختلفة، وذلك خلال فترة زمنية معينة، مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها.

ما الفرق بين التغير في الكمية المعروضة والتغيير في العرض؟

2 . التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض:

أن" التغير في الكمية المعروضة يرجع إلى تغير سعر السلعة.

أما المقصود بتغير العرض، انتقال منحنى العرض بأكمله جهة اليمين أو جهة اليسار، نتيجة تغير أي من العوامل الأخرى (بخلاف ثمن السلعة) المؤثرة في العرض.

أ. أثمان السلع الأخرى:

يؤدى ارتفاع أثمان السلع الأخرى الى الانخفاض النسبي في سعر السلعة التي لم يتغير سعرها (أي ينخفض سعرها نسبه الى الأسعار الأخرى)، وبالتالي يصبح انتاج هذه السلعة أقل اغراءا مما كان عليه من قبل. اذ من الممكن أن يترتب على ذلك انخفاض ربحية إنتاجها نسبيا إلى السلع الأخرى. كذلك فإن انخفاض أثمان السلع الأخرى يعنى ارتفاع ثمن السلعة التي لم يتغير سعرها حيث يكون هذا الارتفاع نسبيا أي بالنسبة الى السلع الأخرى، وبالتالي يصبح انتاجها أكثر اغراءاً عن ذي قبل. ومن ثم فانه من المتوقع أن ينقص عرض السلعة موضوع البحث مع ارتفاع السلع الأخرى وأن يزداد عرض السلعة مع انخفاض أثمان السلع الأخرى.

ب. أثمان عوامل الانتاج

تؤثر أثمان عوامل الانتاج في نفقة انتاج السلعة التي تدخل هذه العناصر في انتاجها. فإذا ارتفعت أثمان عوامل الانتاج، ترتب على ذلك ارتفاع نفقات انتاج السلعة التي تدخل هذه العناصر في انتاجها. ويعني ذلك أنه يصبح من مصلحة المنتجين نقص الكمية التي هم على استعداد لعرضها عند كل ثمن. ذلك أن ارتفاع نفقات الانتاج يعني انخفاض الأرباح، وانخفاض الباعث على الانتاج، فيقل.

كذلك إذا انخفضت أثمان عوامل الانتاج، انخفضت بالتالي نفقة انتاج السلعة، وبالتالي يكون من مصلحة المنتجين زيادة الكميات المعروضة عند نفس الأسعار.

ج. المستوي الفني للإنتاج:

يؤثر المستوي الفني للإنتاج في العرض عن طريق تأثيره في نفقة الانتاج، فتقدم المستوي الفني للإنتاج، واستخدام آلة أكثر كفاءة أو إعادة تنظيم العملية الانتاجية بما يترتب عليه رفع الكفاءة الانتاجية لعوامل الانتاج، سوف يؤدي إلى انخفاض متوسط

نفقة انتاج السلعة، ويؤدي هذا إلى أن يصبح في مصلحة المنتجين زيادة الكمية المعروضة عند كل ثمن. إذ يؤدي ذلك إلى زيادة أرباحهم، وعليه يزيد العرض.
والعكس في حالة انخفض المستوي الفني للإنتاج حيث يؤدي ذلك لارتفاع متوسط نفقه انتاج السلعة، وانخفاض العرض.

د. مستوي الإعانات والضرائب:

يؤثر مستوي الاعانات الممنوحة للمنتجين لإنتاج سلعة معينة في نفقة الانتاج، وبالتالي في الكمية المعروضة، فإذا زادت الدولة من مستوي الاعانة الممنوحة لإنتاج سلعة معينة، فإن هذا يعني انخفاض في نفقة انتاجها بمقدار الاعانة، ويصبح بالتالي من مصلحة المنتجين زيادة الكمية المعروضة عند كل ثمن، ويحدث العكس في حالة انخفاض مستوي الاعانة، اذ ترتفع نفقة الانتاج بمقدار الانخفاض في الاعانة.
وعليه زيادة الاعانات يترتب عليه زيادة العرض.
وانخفاض الاعانات يترتب عليه انخفاض العرض .
كذلك يترتب على قيام الحكومة بفرض ضريبة على انتاج سلعة معينة رفع نفقات انتاجها، الأمر الذي يؤثر في الكمية المعروضة، فإذا رفعت الحكومة من مستوي الضرائب المفروضة على انتاج سلعة معينة ترتفع بالتالي نفقة انتاجها، ويكون من مصلحة المنتجين نقص الكمية المعروضة عند كل ثمن. كذلك إذا قامت الحكومة

بخفض مستوي الضريبة على انتاج سلعة، فإن هذا يعني انخفاض نفقة انتاجها، ويكون من مصلحة المنتجين زيادة الكمية المعروضة عند كل ثمن.
وعليه، فإن فرض ضريبة على انتاج سلعة معينة يترتب عليه انخفاض عرض هذه السلعة.
وتخفيض مستوي الضريبة على انتاج السلعة يترتب عليه زيادة عرضها.
ما الفرق بين عرض السوق والعرض الفردي؟

3 . عرض السوق:
يقصد بعرض السوق أو العرض الكلي للسلعة، الكميات المختلفة التي يعرضها كل الأفراد المنتجين للسلعة عند الأسعار المختلفة – خلال فترة زمنية معينة.
وهكذا فإن عرض السوق للسلعة يعتمد على كل العناصر المحددة لعرض المنتج الفرد، بالإضافة لعدد منتجي هذه السلعة. ويمكن الحصول على عرض السوق للسلعة عن طريق جمع منحنيات عرض المنتجين لهذه السلعة جمعا أفقيا.
مثال:
سنفترض، للتبسيط، قيام منتجين فقط بعرض السلعة "س": المنتج (أ)، والمنتج (ب). ويوضح الجدول التالي الكميات التي يعرضها كل من (أ)، (ب) عند الأسعار المختلفة، وعرض السوق.

جدول رقم (6)

جداول عرض المنتجين وعرض السوق

ثمن الوحدة بالجنيه	الكمية المعروضة لكل من		
	المنتج أ	المنتج ب	السوق (أ + ب)
1	-	-	-
2	2	1	3
3	3	2	5
4	4	3	7

يوضح الجدول رقم (6) أنه، عندما كان سعر الوحدة من السلعة جنيه واحد فقط، لم يقبل أي من المنتجين أ، ب علي عرض أي كمية. وعندما ارتفع سعر الوحدة إلى 2

جنيه، عرض المنتج (أ) 2 وحده، والمنتج (ب) وحدة واحدة، وعليه يكون عرض السوق 3 وحدات (مجموع ما يعرضه المنتج الأول والثاني عند هذا السعر).
وهكذا، يمكن اشتقاق جدول عرض السوق من جداول عرض المنتجين الأفراد المكونين لهذه السوق.
ويوضح الشكل (7) كيفية اشتقاق منحني عرض السوق للسلعة " س " من منحنيات عرض المنتجين لهذه السلعة.

شكل رقم (7)

منحنيات عرض المنتجين الأفراد ومنحني عرض السوق

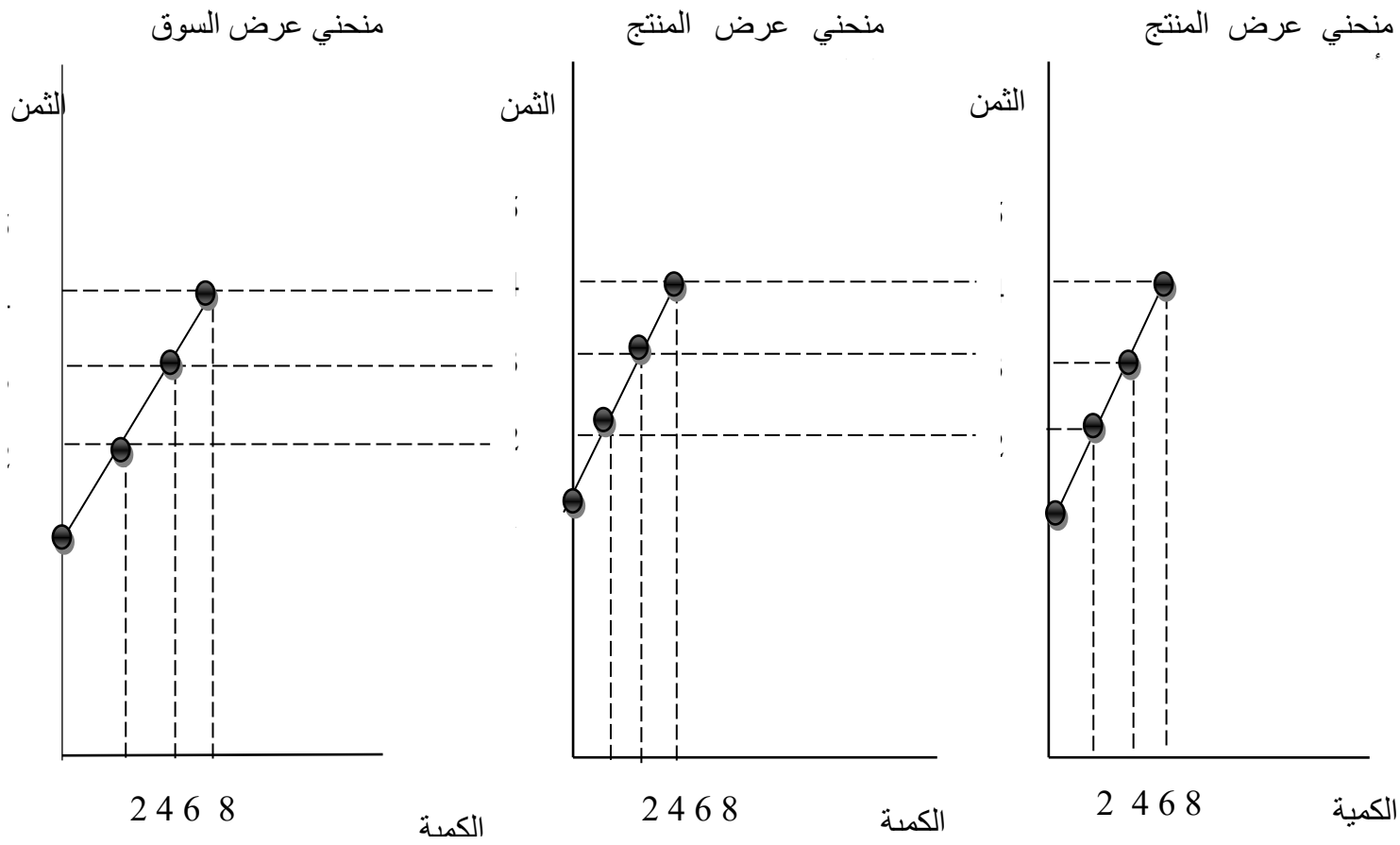

من الشكل رقم (7) يتضح أنه عند السعر 4 جنيه تكون الكمية المعروضة في السوق 7 وحدات. وتم الحصول على هذه الكمية عن طريق جمع الكمية التي يعرضها المنتج الأول عند هذا السعر (4 وحدة) مع الكمية التي يعرضها المنتج الثاني (3 وحدة) حيث تم الحصول على هذه الكميات من منحنيات عرض المنتجين، والتي توضح الكميات المعروضة عند الأسعار المختلفة. وهكذا بجمع منحنيات عرض المنتجين (أ)، (ب) جمعاً أفقياً نحصل على منحني عرض السوق.

4 . مرونة العرض:

أ. المقصود بمرونة العرض:

يقصد بمرونة العرض مدي استجابة الكمية المعروضة من السلعة للتغير في سعر هذه السلعة، فعلي سبيل المثال، إذا انخفض سعر السلعة " س " بمقدار (10%)، فالمفروض وفقاً لقانون العرض أن تنخفض الكمية قياس مرونة العرض:

- تقاس مرونة العرض بنسبة التغير النسبي في الكمية المعروضة من السلعة الى التغير النسبي في سعر السلعة.

أي أن:

مرونة العرض = التغير النسبي في الكمية المعروضة ÷ التغير النسبي في السعر

$$م\ ع = \frac{\Delta\ ك}{ك1} \div \frac{\Delta\ ث}{ث1}$$

حيث:

مع: مرونة العرض.

Δ: التغير.

ك: الكمية المعروضة.

ك 1: الكمية قبل التغير.

ث: سعر السلعة.

ث1: السعر قبل التغير.

ما هي أهم العوامل المحددة لمرونة العرض؟

ب. العوامل المؤثرة في مرونة العرض:

تختلف العوامل التي تؤثر في مرونة العرض باختلاف المدة موضع البحث:

- ففي المدة القصيرة جداً، تتوقف مرونة العرض على قابلية السلعة للتخزين وحجم المخزون منها، ذلك أن المدة القصيرة جداً هي تلك التي تكون من القصر بحيث لا تسمح بأحداث أي تغير في الكمية المعروضة عن طريق تغير حجم الانتاج، وانما يكون التغير في حجم المعروض عن طريق حجز كميات من السلعة من السوق، أو طرح كميات من السلعة في السوق، ولا يتحقق ذلك إلى إذا كانت السلعة قابلة للتخزين. ففي هذه الحالة، إذا انخفض سعر السلعة، فأن البائعين يحتفظون بالسلعة في المخازن بدلاً من عرضها في السوق عند هذا السعر المنخفض وإذا ارتفع سعر السلعة يسحب المنتجون كميات من المخازن ويعرضونها للبيع. وفي هذه الحالة يكون عرض السلعة مرنا لأنه استجاب للتغير في السعر.

أما إذا كانت غير قابلة للتخزين، يكون العرض في هذه الفترة القصيرة جداً غير مرن.

- أما في المدة القصيرة والمدة الطويلة فإن مرونة العرض تتوقف على قابلية عناصر الانتاج لتنقل، والمدة القصيرة هي التي تسمح بتغير في حجم الناتج عن طريق تغير

بعض عناصر الانتاج (كعنصر العمل، والمواد الأولية مثلاً)، والمدة الطويلة هي التي تسمح بتغير في حجم الناتج عن طريق تغيير كل عناصر الإنتاج (العمل، ورأس المال، والأرض). فإذا كانت هذه العناصر قابلة للانتقال من فرع انتاجي إلى آخر، فأن اي تغير في سعر السلعة يؤدي إلى تغير في المعروض منها، ويكون عرض السلعة مرنا، بمعني أن ارتفاع سعر السلعة سيؤدي إلى اتجاه عناصر الانتاج نحو هذه السلعة والتحول عن انتاج غيرها، فيزيد عرض هذه السلعة. وانخفاض سعر السلعة يؤدي إلى تحول عناصر الانتاج عن هذه السلعة، والاتجاه إلى غيرها، فيقل المعروض منها.

اما إذا كان من المتعذر تنتقل عناصر الإنتاج بين فرع انتاجي وآخر، فان أي تغير في السعر لن يؤدي إلى تغير في المعروض من السلعة، وعليه يكون العرض غير مرن.

المبحث الرابع
التـــــوازن

1 . تحديد سعر التوازن:

سعر التوازن هو السعر الذي تتساوي عنده الكمية المعروضة من السلعة في فترة زمنية معينة، مع الكمية المطلوبة في نفس الفترة الزمنية، ويتحدد هذا السعر من خلال تفاعل قوي العرض والطلب، وذلك بفرض أن سوق السلعة هي سوق منافسة كاملة.

ويوضح الجدول التالي كيف يتحدد ثمن التوازن:

جدول رقم (7)

جدول العرض والطلب على السلعة (س)

	ثمن السلعة (بالجنيه)	الكمية المطلوبة (بالوحدة)	الكمية المعروضة (بالوحدة)
سـعر التـوازن	6	2000	8000
	5	3000	6000
	4	4000	4000
	3	5000	2000
	2	6000	صفر

يوضح الجول السابق الكميات المطلوبة والمعروضة من السلعة س عند الأسعار المختلفة. فإذا كان السعر السائد في السوق هو 6 جنيه للوحدة لن يطلب المستهلكين سوى 2_{000} وحدة لارتفاع هذا السعر، في حين يعرض المنتجون 8_{000} وحده. معنى ذلك أن الكمية المعروضة تزيد عن الكمية المطلوبة بمقدار 6_{000} وحده، وهوما يعبر عنه بوجود فائض عرض يساوي6_{000} وحده. ونتيجة لهذا الفائض، يتنافس البائعون لتشجيع المستهلكين على زيادة الشراء، ويكون هذا التنافس من خلال تخفيض السعر ليصل الى 5 جنيه للوحدة. ولكن عند هذا السعر يوجد فائض عرض يساوى3_{000} وحده، فيتنافس المنتجون مره أخرى لبيع السلعة من خلال تخفيض السعر ليصل الى 4 جنيه للوحدة. عند هذا السعر تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة. أي أن الكمية التي يكون المستهلكون مستعدين لشرائها تساوى الكمية التي يكون البائعون مستعدين لعرضها. ويسمى هذا السعر بسعر التوازن، والكميه بكميه التوازن وعند هذا السعر تتلاقى رغبات المستهلكين ورغبات البائعين، ويستقر السوق عند هذا الوضع الذي يسمى وضع التوازن.

فإذا افترضنا أن السعر السائد في السوق هو 3 جنيه للوحدة، فعند هذا السعر تكون الكمية المطلوبة 5_{000} وحده، والكميه المعروضة 2_{000} وحد. أي أن هناك فائض طلب بمقدار 3_{000} وحدة. ويؤدى التنافس بين المستهلكين لشراء السلعة الى ارتفاع السعر

الى 4 جنيه للوحدة، حيث يكون هذا السعر هو السعر التوازني الذي يحقق الاستقرار للسوق.
ويمكن تصوير "ثمن التوازن" وكمية التوازن بالشكل التالي:

شكل رقم (8)

توازن السوق

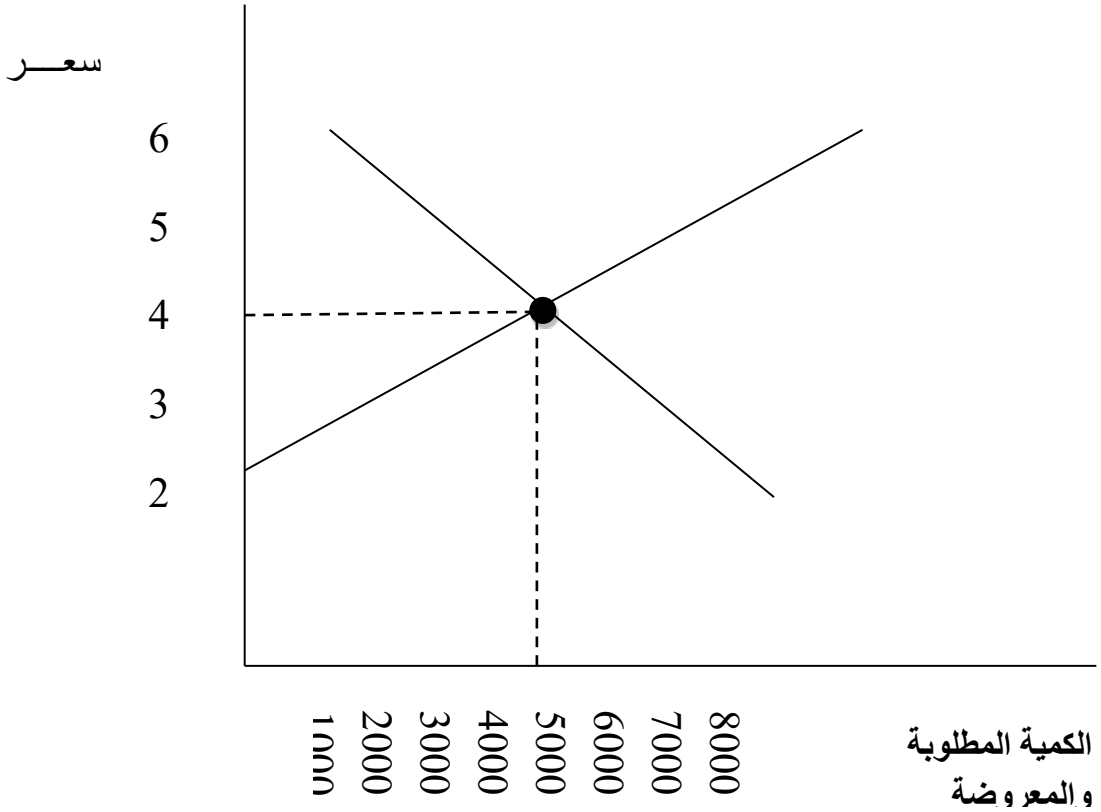

الفصل الثاني: نظرية المنفعة الحدية وتحليل منحنيات السواء

المبحث الأول

نظرية طلب المستهلك

تحليل المنفعة الحدية

ما المقصود بنظرية المنفعة وما هو الفرق بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية؟

1 . المنفعة الكلية والمنفعة الحدية:

ينبع طلب المستهلك على السلعة من الاشباع أو المنفعة التي يحصل عليها من استهلاكه لهذه السلعة وتفترض نظرية المنفعة أن كمية الاشباع التي يحصل عليها المستهلك يمكن قياسها بوحدات تسمي "وحدات منفعة". فإذا استهلك الفرد برتقاله واحدة، فانه يحصل على اشباع يساوي مثلاً (1_0) وحدات منفعة. وإذا استهلاك وحدتين من البرتقال يحصل مثلاً على (18) وحدة منفعة. وهكذا، كلما زادت الوحدات المستهلكة من السلعة، يزيد الاشباع أو المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك، وذلك حتى حد معين.

ويقصد بالمنفعة الكلية التي يحصل عليها الفرد من استهلاكه لعدد معين من وحدات سلعة ما بأنها مجموع ما يحصل عليه الفرد من منفعة نتيجة استهلاكه لهذا العدد المعين من الوحدات.

وعلى الرغم من تزايد المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لعدد معين من وحدات السلعة، فان المنفعة الناجمة عن استهلاك وحدة إضافية من السلعة تتناقص مع تزايد الوحدات المستهلكة، فإذا استهلك الفرد البرتقالة الثالثة، فانه يحصل على منفعة أقل من تلك التي يحصل عليها من استهلاكه البرتقالة الثانية، وبالمثل إذا استهلك البرتقالة الرابعة فانه يحصل على منفعة أقل من منفعة البرتقالة الثالثة.

والمنفعة التي يحصل عليها الفرد من استهلاك وحدة إضافية من السلعة تعرف باسم "المنفعة الحدية" أي أنها منفعة الوحدة الأخيرة. أو بمعني آخر هو التغير في المنفعة الكلية نتيجة تغير وحدات السلعة المستهلكة بوحدة واحدة.

ولقد ذكرنا أن المنفعة الكلية تتزايد بتزايد الوحدات المستهلكة وذلك حتى حد معين أو مستوي معين من الاستهلاك. وعند هذا المستوي تصل المنفعة الكلية لأقصاها،

وتكون المنفعة الحدية مساوية للصفر. فإذا استمر الفرد في استهلاك وحدات أخرى من السلعة فان المنفعة الكلية تأخذ في التناقص. وتصبح المنفعة الحدية سالبة.

مثال:

يوضح الجدول رقم (8) الكميات المستهلكة من السلعة س، والمنفعة الكلية، والمنفعة الحدية المناظرة للكميات المستهلكة.

جدول رقم (8)

المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

الوحدات المستهلكة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
0	0	0
1	10	10
2	18	8
3	24	6
4	28	4
5	30	2
6	30	0
7	28	2-

من الجدول السابق يتضح أن الفرد يحصل على (1_0) وحدات منفعة عند استهلاكه للوحدة الأولي من السلعة وعند استهلاكه وحدتين من السلعة يحصل على (18) وحدة منفعة. وهكذا تأخذ المنفعة الكلية في التزايد مع تزايد الوحدات المستهلكة من السلعة حتى تصل لأقصاها عند استهلاك (5) وحدات من السلعة، ثم تثبت عند استهلاك الوحدة رقم (6)، ثم تأخذ بعد ذلك في التناقص.

ويمكن اشتقاق المنفعة الحدية من عمود المنفعة الكلية. فالمنفعة الحدية، كما أشرنا، هي منفعة الوحدة الأخيرة.

فعند استهلاك الفرد لوحدة واحدة حصل على 1_0 وحدات منفعة. اذن منفعة هذه الوحدة تساوي (1_0)، وتكون المنفعة الحدية مساوية أيضاً (1_0) وحدات منفعة. وعند استهلاك وحدتين من السلعة حصل الفرد على (18) وحدة منفعة وللحصول على منفعة الوحدة الأخيرة نطرح المنفعة الكلية المكتسبة من استهلاك وحدة (1_0 وحدات منفعة) من المنفعة الكلية المكتسبة من استهلاك وحدتين من السلعة (18 وحدة منفعة) فتكون المنفعة الحدية عند استهلاك وحدتين من السلعة (أي منفعة الوحدة الثانية) تساوي 8 وحدات منفعة.

وبالمثل، عند استهلاك الفرد لـــــ 3 وحدات من السلعة حصل على منفعة كلية تساوي 24 وحدة منفعة وللحصول على منفعة الوحدة الثالثة نطرح المنفعة الكلية المكتسبة من استهلاك وحدتين (18) من المنفعة الكلية المكتسبة من استهلاك 3 وحدات، أي

منفعة الوحدة الثالثة وتساوي 6 وحدات منفعة. وهكذا يمكن الحصول على باقي أرقام عمود المنفعة الحدية.
كما يمكن اشتقاق المنفعة الكلية من عمود المنفعة الحدية. فالمنفعة الكلية المكتسبة من استهلاك الوحدات من السلعة (24) تساوي مجموع المنافع الحدية للوحدات الأولي والثانية والثالثة ($1_0 + 8 + 6$) من هذه السلعة.

2 . توازن المستهلك:
في التحليل الاقتصادي نفترض بعض الفروض بالنسبة لتصرفات "الوحدات الاقتصادية المستهلكة" وتساعد هذه الفروض المحلل الاقتصادي في الوصول إلى نتائج محددة في المشكلة الاقتصادية التي يبحثها.
يفترض المحلل الاقتصادي أن المستهلك شخص رشيد، وأنه يهدف إلى تحقيق "أقصي اشباع" ممكن من دخله المحدود. فإذا وزع دخله المحدود على السلع المختلفة على نحو يحقق له أقصي اشباع، أصبح في حالة توازن بمعني أنه متي حقق هذا الوضع لن يوجد ما يدفعه إلى إعادة توزيع دخله على نحو آخر، ما دام توزيع هذا الدخل على النحو الحالي قد حقق له أقصي اشباع ممكن.
ولمعرفة كيف يتحقق توازن المستهلك نفترض:

1 . أن المستهلك يهدف إلى تحقيق أقصي اشباع من دخله.

2 . أن دخل المستهلك محدود.

3 . أن أسعار السلع التي يرغب في استهلاكها تعتبر معطاه.

4 . أن المستهلك ينفق دخله بالكامل على شراء هذه السلع.

فإذا افترضنا أن المستهلك ينفق كل دخله على شراء سلعتين فقط (أ)، (ب)، فان:
دخل المستهلك = عدد ما يشتريه من وحدات (أ) x سعر (أ) + عدد ما يشتريه من وحدات (ب) x سعر (ب).
فإذا كان دخل المستهلك 1_{00} جنيه، وسعر الوحدة من السلعة (أ) 2 جنيه، وسعر الوحدة من السلعة (ب) 4 جنيه، فان:

ى= ك أ x س1 + ك ب x س ب

$= 4 \times 1_0 + 2 \times 3_0$

$= 1_{00}$ جنيه

وفي ظل الفروض السابقة، يكون المستهلك في وحالة توازن، أي يحصل على أقصى اشباع من دخله المحدود، إذا وزع دخله على السلع المختلفة بحيث تتساوي المنافع الحدية لكل جنيه ينفقه على أي سلعة. فإذا كان المستهلك ينفق دخله على شراء

السلعتين (أ)، (ب) فقط، فانه يكون في حالة توازن إذا كانت المنفعة الحدية التي يحصل عليها من انفاقه جنيه واحد مثلاً على السلعة (أ) تتساوي مع المنفعة الحدية التي يحصل عليها من انفاقه جنيه واحد على السلعة (ب).

أي أن:

شرط توازن المستهلك:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{سعر الوحدة من أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{سعر الوحدة من ب}}$$

فإذا اقترضنا أن:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{سعر الوحدة من أ}} < \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{سعر الوحدة من ب}}$$

فمعني ذلك أن أنفاق الفرد جنيه على شراء (أ) يمكنه من الحصول على اشباع أكبر مما لو أنفق هذا الجنيه على شراء (ب)، وذلك بدفع المستهلك إلى زيادة استهلاكه من (أ)، ونقص استهلاكه من (ب).

وزيادة الوحدات المستهلكة من السلعة (أ) يترتب عليها انخفاض المنفعة الحدية لهذه السلعة، وبالتالي انخفاض قيمة الكسر الأيمن، كما أن نقص الكمية المستهلكة لهذه السلعة (ب) يترتب عليه زيادة المنفعة الحدية لهذه السلعة، وبالتالي زيادة قيمة الكسر الأيسر، وهكذا يستمر المستهلك في زيادة استهلاكه من (أ). وخفض استهلاكه من (ب) حتى يتساوى الكسرين ويتحقق شرط التوازن. وعندئذ يتوقف المستهلك عن

إعادة توزيع الدخل بين السلعتين، حيث يصل إلى التوزيع الأمثل الذي يحقق له أقصي اشباع ممكن.

مثال:

يوضح الجدول رقم (9) المنافع الحدية – بالنسبة لمستهلك معين – لكل من السلعتين (أ)، (ب).

جدول رقم (9)

الكمية المستهلكة (بالوحدة)	المنفعة الحدية للسلعة (أ)	المنفعة الحدية للسلعة (ب)
1	16	11
2	14	10
3	12	9
4	10	8
5	8	7
6	6	6
7	4	5
8	2	4

سنفترض أن الفرد يستهلك سلعتين فقط (أ)، (ب)، وأن سعر الوحدة من أ = 2 جنيه، وسعر الوحدة من ب = 1 جنيه، وأن دخل المستهلك = 12 جنيه، وأن المستهلك ينفق دخله بالكامل على شراء السلعتين.

والسؤال هنا، ما هي الكمية التي يستهلكه الفرد من كل من السلعتين أ، ب، والتي تحقق له التوازن؟

الحل:

شرط التوازن:

(1) $\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{سعر الوحدة من أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{سعر الوحدة من ب}}$

(2) الدخل = كمية أ $_{x}$ سعر أ + كمية ب $_{x}$ سعر ب

لإيجاد توازن المستهلك، يلزم تعديل الجدول السابق، وذلك بقسمة المنافع الحدية لكل سلعة على سعر هذه السلعة، كما في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10)

الوحدات المستهلكة	المنفعة الحدية للسلعة (أ)	المنفعة الحدية لـ(أ) / سعر (أ)	المنفعة الحدية للسلعة (ب)	المنفعة الحدية لـ(ب) / سعر (ب)
1	16	8	11	11
2	14	7	10	10
3	12	6	9	9
4	10	5	8	8
5	8	4	7	7
6	6	3	6	6
7	4	2	5	5
8	2	1	4	4

يتحقق شرط توازن المستهلك عند استهلاك 3 وحدات من السلعة (أ)، و 6 وحدات من السلعة (ب)، حيث يتحقق شرط التوازن عند استهلاك هذه الكميات.

الشرط الأول:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (أ)}}{\text{سعر الوحدة من (أ)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ب)}}{\text{سعر الوحدة من (ب)}}$$

$$\frac{12}{2} = \frac{6}{1} = 6$$

الشرط الثاني:

الدخل = كمية (أ) $_{x}$ سعر (أ) + كمية (ب) $_{x}$ سعر (ب)

$= 3 _{x} 2 + 6 _{x} 1$

= 12 جنيه

ويلاحظ ان استهلاك 4 وحدات من السلعة (أ) ووحدتين من السلعة (ب) يحقق الشرط الأول، حيث:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية لـــ أ}}{\text{سعـــــر أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية لـــ ب}}{\text{سعـــــر ب}} = 5$$

ولكن هذه الكميات (4 من أ، و 2 من ب) لا تحقق الشرط الثاني، وهو أنفاق كل الدخل، حيث:

كمية أ $_x$ سعر أ + كمية ب $_x$ سعر ب

$= 4 _x 2 + 2 _x 1$

$= 1_0$ جنيه.

أي أن شراء هذه الكميات لا يحقق شرط أنفاق كل الدخل، حيث المنفق على هذه الكميات 1_0 جنيه فقط، في حين أن دخل المستهلك = 12 جنيه.

المبحث الثاني
نظرية طلب المستهلك
تحليل منحنيات السواء

افترضت نظرية المنفعة الحدية أن المنفعة يمكن قياسها بوحدات تسمي "وحدات منفعة"، ولكن ظهرت آراء تشير إلى استحالة قياس المنفعة بوحدات كمية، وقيل إن نظرية طلب المستهلك ترتكز على فرض بعيد جداً عن الواقع. لذا ظهرت فكرة أخرى تنادي بانه ليس من الضروري أن ترتكز نظرية طلب المستهلك على افتراض أن المنفعة قابلة للقياس، وأنه يكفي أن نفترض أن المستهلك قادر على الاختيار بين مجموعات من السلع والخدمات التي يستهلكها على أساس الاشباع الذي يستمده من إحدى هذه المجموعات بالمقارنة مع مجموعة أخرى.

فالمستهلك يستطيع ترتيب مجموعات السلع ترتيب تصاعدي او تنازلي وفقاً لدرجة الاشباع التي يحصل عليها من كل مجموعة. ويستطيع أن يقول إن المجموعة أ أفضل من المجموعة ب، والمجموعة ب أفضل من المجموعة جـــ، وبالتالي المجموعة أ أفضل من المجموعة جـــ. ويقارن المستهلك بين مجموعتين، فيرى

أنهما متساويتان في نظره، فسواء اختار المجموعة الأولي أو الثانية، سيحصل على نفس مستوى الاشباع.

تعريف منحنيات السواء:

يوضح منحني السواء مجموعات مختلفة من سلعتين تحقق للمستهلك نفس المنفعة او الاشباع.

ويوضح الجدول رقم (11) مجموعات مختلفة من السلعتين س، ص يفترض أنها تحقق للمستهلك نفس مستوي الاشباع.

المجموعات	وحدات س	وحدات ص
الأولي	1	12
الثانية	2	8
الثالثة	3	5
الرابعة	4	3
الخامسة	5	2

ووفقاً للمجموعة الأولي، يستهلك الفرد (وحدة من س، و (12) وحدة من ص فيحصل على اشباع معين. فإذا استهلك الفرد (2) وحدة من س، و (8) وحدة من ص (المجموعة الثانية) فانه يحصل على نفس مستوى الاشباع الذي يحققه له

استهلاك المجموعة الأولي. وهكذا تتساوى المجموعات من حيث المنفعة. فسيان للمستهلك أن يختار أي من المجموعات التي يوضحها الجدول.

ويوضح الشكل التالي منحني السواء الممثل للمجموعات السابقة.

شكل رقم (13)

منحني السواء

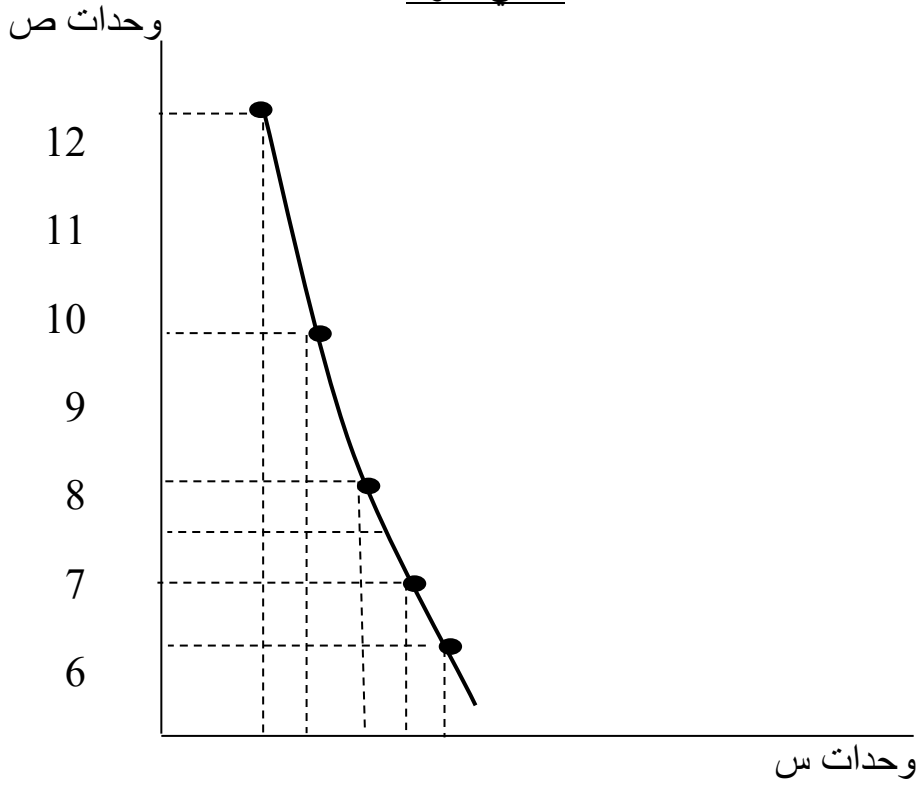

النقطة (أ) على منحني السواء تبين أن المستهلك يستهلك (12) وحدة من ص، ووحدة واحدة من س، في حين توضح النقطة (ب) انه يستهلك (8) وحدة من ص، و (2) وحدة من س. ونشير إلى أن جميع النقاط على منحني السواء تمثل مجموعات من السلعتين س، ص تحقق للمستهلك نفس مستوي الاشباع.